

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تسارع معدل انخفاض الطلب في يناير مع تصاعد الضغوط التضخمية

النتائج الأساسية:

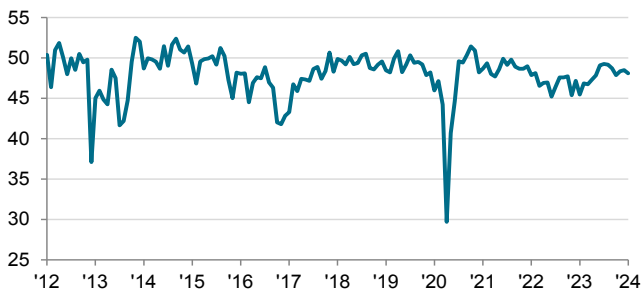
أسرع انخفاض في الطلبات الجديدة منذ مايو 2023

أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات ترتفع بأقوى معدل في 12 شهراً

تراجع توقعات الشركات

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 23 إلى 11 يناير 2024.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"بدأ مؤشر مدراء المشتريات في مصر السنة الجديدة بالتحرك في الاتجاه الخاطئ، حيث انخفض إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثة أشهر مُسجلاً 48.1 نقطة في شهر يناير. ويعود هذا الانخفاض جزئياً إلى الانخفاض السريع في حجم الطلبات، والذي بدوره لا يزال يتأثر بالضغوط التضخمية. وارتفع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ 12 شهراً، مما أدى إلى زيادة حادة ومتسارعة في أسعار المنتجات.

"بالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الشركات إلى أن الصراع بين إسرائيل وقطاع غزة والتوترات الجيوسياسية المرتبطة به كان له تأثير سلبي على النشاط السياحي، مما قد يؤدي إلى مزيد من الرياح المعاكسة على الاقتصاد غير المنتج للنفط خلال الأشهر القليلة المقبلة. ونتيجة لذلك، كانت الشركات أيضاً أقل تفاؤلاً بشأن النشاط المستقبلي وأبقت على أعداد التوظيف دون تغيير إلى حد كبير."

سجلت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط مزيداً من التراجع في ظروف الأعمال مع بداية عام 2024، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات (PMI®)، مع استمرار انخفاض حجم المبيعات وسط في ظل تزايد ضغوط الأسعار. وجدير بالذكر أن معدل تضخم أسعار البيع تسارع إلى أعلى مستوى خلال عام، حيث أقدمت الشركات على تمرير أسعار مستلزمات الإنتاج المرتفعة إلى العملاء. وأدى ذلك إلى إضعاف معدل الطلب وانكماش الإنتاج والمشتريات. إلى جانب ذلك، تدهورت توقعات الشركات وسجلت واحداً من أدنى مستوياتها في تاريخ الدراسة.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 48.1 نقطة في شهر يناير، أي أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة). وتراجعت هذه القراءة عن الـ 48.5 نقطة المسجلة في شهر ديسمبر وأشارت إلى تدهور متواضع في أحوال القطاع.

وتزامن الانخفاض المستمر مع انكماش قوي في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر يناير، في ظل وجود أدلة تشير إلى أن ارتفاع الأسعار استمر في إضعاف طلب العملاء. كان الانخفاض في عدد الوظائف الجديدة هو الأكبر خلال ثمانية أشهر، حيث شهدت جميع القطاعات المشمولة بالدراسة تراجعاً في أعداد الموظفين. وإلى جانب ضغوط الأسعار، أشارت بعض الشركات إلى أن الصراع الجيوسياسي المتزايد كان له تأثير سلبي على النشاط السياحي.

في الوقت نفسه، أشارت أحدث البيانات إلى ارتفاع الضغوط التضخمية في بداية العام، حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات بأعلى معدلاتها خلال 12 شهراً، مدفوعة بزيادة ملحوظة ومتسارعة في تكاليف المشتريات. وفي المقابل، أظهرت تعليقات الدراسة أن هذه المشاكل كانت مرتبطة في كثير من الأحيان بمشاكل الاستيراد المستمرة وضعف العملة المحلية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار سلع مثل الخشب والحديد والوقود. ونتيجة لذلك، سعت الشركات إلى نقل حصة أكبر من أعباء التكلفة إلى عملائها، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار البيع مقارنة بشهر ديسمبر.

كما خفضت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط نشاطها الشرائي في شهر يناير، على الرغم من أن هذا الاتجاه اقترب من الاستقرار حيث أظهرت الشركات مؤشرات إضافية على استقرار مستويات المخزون. وأظهرت سلاسل التوريد أيضاً مؤشرات إضافية على الاستقرار، حيث لم تشهد مواعيد تسليم الموردين إلا زيادة قليلة مقارنة بشهر ديسمبر.

وبالمثل، ظلت أعداد الموظفين في مختلف قطاعات الاقتصاد غير المنتج للنفط دون تغيير على نطاق واسع في بداية العام، بعد ارتفاع طفيف في فترة الدراسة السابقة. وبشكل عام، قوبل التخفيض في عدد الموظفين بسبب انخفاض الطلبات الجديدة

مؤشر أسعار منتزعات الإنتاج
معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.

شغلاً للوظائف الشاغرة بموظفين جدد. وتزامن الركود في سوق العمل مع تراجع في الضغوط على القدرات الإنتاجية في شهر يناير، مما ساعد على إبقاء الأعمال المتراكمة تحت السيطرة. ومع ذلك، استمرت تكاليف التوظيف في النمو، حيث أفادت الشركات المشاركة بتزايد الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكاليف المعيشة.

أدى التراجع في الأعمال الجديدة إلى زيادة المخاوف بين أعضاء اللجنة من استمرار ضعف الظروف الاقتصادية في عام 2024. ونتيجة لذلك، تدهورت توقعات الشركات للأشهر الـ 12 المقبلة، وانخفضت إلى واحدة من أدنى المستويات في تاريخ السلسلة. وجدير بالذكر أن جميع القطاعات الأربعة التي ترصدها الدراسة سجلت تقاؤلاً بسيطاً بشأن النشاط التجاري المستقبلي.

الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%) الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والبلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام جيل المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العرضية، أو الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدود و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُعَدُّ إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإجمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI®

by S&P Global